



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجزء الأول
التقرير السنوي المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 428 (د-5)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والسبعون
الملحق رقم 12



الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجزء الأول

التقرير السنوي المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 428 (د-5)



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[22 آب/أغسطس 2023]

المحتويات

الفصل

الصفحة

1 معلومات أساسية ومقدمة.....	الأول -
2 الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.....	الثاني -
4 الحماية.....	الثالث -
4 اللاجئين وملتمسو اللجوء.....	ألف -
5 النزوح الداخلي.....	باء -
6 التحركات المختلطة والتحركات الفرعية.....	جيم -
6 الحماية من العنف الجنساني.....	دال -
7 الاحتياجات المحددة.....	هاء -
7 حماية الطفل والتعليم.....	واو -
8 العمل المناخي والنزوح بسبب الكوارث.....	زاي -
10 انعدام الجنسية.....	الرابع -
11 الحلول الدائمة.....	الخامس -
11 العودة الطوعية.....	ألف -
12 الإدماج والحلول المحلية.....	باء -
12 إعادة التوطين والمسارات التكميلية.....	جيم -
13 الشراكات.....	السادس -
13 الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمؤسسات المالية.....	ألف -
15 التعاون بين الوكالات.....	باء -
16 المنظمات غير الحكومية.....	جيم -
17 الإصلاح والمساءلة والرقابة.....	السابع -
17 التحول.....	ألف -
18 المساءلة والرقابة.....	باء -
19 تقديم التبرعات إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.....	الثامن -
19 الاستنتاج.....	التاسع -

الفصل الأول

معلومات أساسية ومقدمة

1- ينص القرار 153/58 على أن يقدم المفوض السامي لشؤون اللاجئين تقريراً خطياً سنوياً إلى الجمعية العامة "على أن يتضمن التقرير كل عشر سنوات، ابتداءً من الدورة الثامنة والستين، استعراضاً استراتيجياً لوضع اللاجئين ودور المفوضية". وتبعاً لذلك، يُقدّم تقرير هذا العام في جزأين: أما الجزء الأول فيغطي أنشطة المفوضية للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، بينما يحتوي الجزء الثاني على الاستعراض الاستراتيجي.

2- وبحلول نهاية عام 2022، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الحماية والمساعدة إلى ما مجموعه 112,6 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. ونزح حوالي 108,4⁽¹⁾ مليون شخص قسراً بسبب الاضطهاد والنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف، بزيادة قدرها 19 مليون شخص مقارنة بنهاية عام 2021. وكانت هذه أكبر زيادة سُجّلت بين السنوات. وشمل هذا المجموع 35,3 مليون لاجئ⁽²⁾، و 62,5 مليون نازح داخلياً⁽³⁾، و 5,3 ملايين ملتمس لجوء. وكان ما يقدر بنحو 4,4 مليون شخص في جميع أنحاء العالم عديمي جنسية أو ذوي جنسيات غير محددة، بزيادة 2 في المائة عما كانوا عليه في نهاية عام 2021.

3- وزادت الأزمات الإنسانية حجماً وتعقيداً، مع زيادة حدة النزاع والعنف وانتشارهما في عام 2022. ففي حين تسبب النزاع المسلح في أوكرانيا في إحدى أكبر أزمات النزوح وأسرعها حركة حيث كان لا يزال 11,6 مليون شخص نازحاً داخل البلد وخارجه في نهاية عام 2022، أبرزت النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وميانمار والسودان الحاجة إلى مزيد من الاهتمام لمعالجة الأزمات الإنسانية وكذلك الحالات التي طال أمدها، بما في ذلك في أفغانستان وجنوب السودان.

4- وأدى تصاعد النزاع المسلح في منطقة الساحل من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول إلى النزوح القسري لأكثر من 2,6 مليون شخص في غرب أفريقيا ووسطها. وفي حوض بحيرة تشاد، استمرت ديناميات نزاع معقدة. وأدى النزاع في السودان إلى نزوح أكثر من 3,7 مليون شخص⁽⁴⁾ داخل البلد وعبر الحدود، مما شكل ضغطاً هائلاً على إثيوبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومصر، من بين دول أخرى. وبحلول نهاية عام 2022، استضافت الأمريكتان 15,2 مليون نازح قسراً، أتى الكثير منهم من داخل المنطقة.

5- وعلى الرغم من السيطرة على انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في العديد من البلدان، فإن العواقب الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأمد استمرت في التأثير على اللاجئين والنازحين، ولا سيما النساء والأطفال. وفي الوقت نفسه، أدى التأثير الأوسع نطاقاً للنزاع المسلح في أوكرانيا، بما في ذلك الانكماش الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي، إلى تفاقم محنة عشرات الملايين من النازحين وعديمي الجنسية. وأثر الارتفاع المفاجئ في الأسعار العالمية للطاقة والسلع الأساسية على العديد من البلدان التي كانت هشة بالفعل، مثل بلدان منطقة الساحل، وهي منطقة كان فيها ملايين الأشخاص يحتاجون بالفعل إلى المساعدة الإنسانية.

(1) الأرقام المحدثة متاحة على محرك المفوضية للبحث عن بيانات اللاجئين.

(2) يشمل هذا الرقم 5,9 مليون لاجئ تحت ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(3) تقدير مركز رصد النزوح الداخلي.

(4) يشمل هذا الرقم اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين.

6- وأدت الآثار السلبية لتغير المناخ إلى تضرر السكان النازحين على الصعيد العالمي وتفاقم الظروف المعيشية، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في البلدان الهشة والمتأثرة بالزلازل. وأثرت الأخطار المتصلة بالمناخ وغيرها من الأخطار الطبيعية، مثل الفيضانات الكارثية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان وأجزاء من منطقة الساحل، والزلازل المدمر في الجمهورية العربية السورية وتركيا، والجفاف والمعاناة المستمرين في أفغانستان ومدغشقر والقرن الأفريقي، والفيضانات والعواصف المدارية والأعاصير في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، على ملايين اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية وأفراد المجتمعات المضيفة. وانخرطت المفوضية بنشاط في التصدي للكوارث وساعدت على الحد من المخاطر من خلال تعزيز التأهب وبناء القدرة على الصمود، بما يتماشى مع إطارها الاستراتيجي للعمل المناخي لعام 2021.

7- وأدت الاستجابة لحالات الطوارئ إلى استفاد قدرات المفوضية وشركائها. وفي الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، أعلنت المفوضية 43 حالة طوارئ في 31 بلداً، وأرسلت مواد إغاثة أساسية طارئة بقيمة 52 مليون دولار وسهلت نشر حوالي 550 فرداً للاستجابة لحالات الطوارئ.

8- وعلى الرغم من الحالة العالمية الصعبة، دعمت المفوضية الحلول بنشاط. فخلال عام 2022، عاد زهاء 6 ملايين نازح إلى منطقتهم الأصلية أو بلده الأصلي، بما في ذلك 5,7 ملايين نازح داخلياً و300 339 لاجئ. وفي حزيران/يونيه 2022، عقب تنفيذ استراتيجية للحلول الشاملة، دخل تطبيق وقف وضع اللاجئين من كوت ديفوار حيز التنفيذ، مما أنهى واحدة من أطول حالات اللجوء في غرب إفريقيا. وكان انتهاء القتال في شمال إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ووقف إطلاق النار في اليمن، الذي استمر الالتزام به على نطاق واسع بعد انتهاء صلاحيته في تشرين الأول/أكتوبر 2022، تطورين إيجابيين أتاحا فرصاً للحلول. وأعيد توطين حوالي 300 114 لاجئ في عام 2022، وهو ضعف العدد الذي سُجِّل في العام السابق.

9- وجدد المفوض السامي التوجهات الاستراتيجية لمفوضيته للفترة من 2022 إلى 2026. وسيساعد ذلك في توجيه عمل المنظمة في بيئة عالمية معقدة في السنوات الخمس المقبلة، بما يتماشى مع إطار النتائج العالمي الجديد للمنظمة.

الفصل الثاني

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

10- ظل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أكدته الجمعية العامة في عام 2018 (A/RES/73/151)، يوفر أساساً لتعزيز تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافاً وقابلية للتنبؤ، وعزز التضامن العالمي دعماً للأشخاص الذين أُجبروا على الفرار والبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

11- وتماشياً مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، سيعقد المنتدى العالمي الثاني للاجئين في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 في جنيف. وستشارك في استضافته المفوضية وسويسرا، وستشارك في الدعوة إلى انعقاده الأردن وأوغندا وفرنسا وكولومبيا والنيجر واليابان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي للاجئين، بما في ذلك تشجيع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم تعهدات عالية الجودة لدعم تنفيذ الأهداف الأربعة للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وكما هو موضح في تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2021، سعت هذه الجهود إلى ما يلي: (أ) النهوض بالتعاون الإنمائي لتخفيف الضغط على البلدان المضيفة؛ (ب) مواصلة دعم تنفيذ التزامات السياسات العامة بإدماج اللاجئين في النظم الوطنية وزيادة الاعتماد على الذات؛ (ج) إتاحة فرص إضافية لإيجاد حلول دائمة، بما في ذلك من خلال العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين والمسارات التكميلية.

12- وركز حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2022، على الكيفية التي يمكن بها للتعاون الإنمائي أن يعزز الحماية والإدماج والحلول للنازحين وعديمي الجنسية. وأُعلن في هذا الحدث عن تسع مبادرات للتعاون الإنمائي لأصحاب المصلحة المتعددين، الهدف منها حشد التعهدات للمنتدى العالمي المقبل للاجئين⁽⁵⁾.

13- واستمرت منصات الدعم في إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في حشد الإرادة السياسية لإيجاد حلول وساعدت في تعبئة الموارد. وساعد الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول في أمريكا الوسطى والمكسيك، ومنصة دعم استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان، ومنصة الدعم التي يسهلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي على تعزيز الحلول الشاملة من خلال الحوار السياسي والدعم التشغيلي.

14- ولتسهيل المشاركة الهادفة في صنع القرار، أنشئ مجلس استشاري يتألف من منظمات يقودها نازحون وعديمو جنسية. واختيرت 16 منظمة يقودها لاجئون والنازحون داخلياً وعديمو الجنسية على الصعيد العالمي لتكون جزءاً من المجلس الاستشاري لمدة عامين (2022-2024). وبدعم من هذا المجلس، أعدت إرشادات لعديمي الجنسية والنازحين بشأن كيفية المشاركة في المنتدى العالمي للاجئين وضمان سماع أصواتهم.

15- وبحلول نهاية حزيران/يونيه 2023، تلقت المفوضية تحديثات بشأن تنفيذ أكثر من 1 000 تعهد من التعهدات التي فاق عددها 1 700 منذ المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019. وأظهرت هذه التحديثات أن ما يقرب من 30 في المائة من التعهدات المحدثة قد تم الوفاء بها⁽⁶⁾. وفي عام 2022، قدمت جهات فاعلة مختلفة 60 تعهداً جديداً لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بما في ذلك 36 تعهداً جديداً قدمته المدن والبلديات والحكومات المحلية استجابة لدعوة للعمل المحلي لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

16- وللنهوض بنقاسم الأعباء والمسؤوليات، أنشئت في عام 2022 بوابة مخصصة لمطابقة تعهدات المنتدى العالمي للاجئين. وتيسر هذه البوابة الجمع بين التعهدات السياسية التي تقدمها البلدان المضيفة لزيادة إدماج اللاجئين وحمايتهم ودعمهم، والتعهدات التي يقدمها المانحون والجهات الفاعلة الأخرى لتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية لتنفيذها. وقامت المفوضية بدور الميسر بين الكيانات المتعده لدعم تحقيق المطابقة. ورحبت المفوضية بالتعهد المتطابق بين حكومتي بوروندي وجمهورية كوريا بشأن العودة الطوعية للاجئين البورونديين، وهي تواصل الدعوة إلى تقديم مزيد من الدعم.

17- وبموجب إطار النتائج العالمي الجديد ونهج التخطيط المتعدد السنوات اللذين اعتمدتهما المفوضية، عملت العمليات القطرية في جميع أنحاء العالم على إدماج أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في برامجها إدماجاً منهجياً. وجرى تدريب أكثر من 500 موظف، واستخدمت 93 عملية قطرية "علامة" المنتدى العالمي للاجئين التي تم تقديمها حديثاً في تخطيطها لعام 2023 لتتبع المخرجات المرتبطة بالتعهدات ومتابعتها.

(5) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن مبادرات التعاون الإنمائي على الصفحة الشبكية الخاصة بحوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية لعام 2022.

(6) ترد معلومات إضافية عن التعهدات على الصفحة الشبكية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين تحت التعهدات والمساهمات.

الفصل الثالث الحماية

ألف - اللاجئين وملتمسو اللجوء

18- ارتفع عدد اللاجئين الخاضعين لولاية المفوضية في جميع أنحاء العالم⁽⁷⁾ بنسبة 35 في المائة، ليصل إلى 34,6 مليون لاجئ في نهاية عام 2022 بالمقارنة مع 25,7 مليون لاجئ في العام السابق. وعلى الصعيد العالمي، استضافت ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا وكولومبيا أكبر عدد من اللاجئين.

19- وبقيت مسؤولية حماية لاجئي العالم تقع بشكل غير متناسب على عاتق البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي استضافت 76 في المائة من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية في العالم. ووفرت أقل البلدان نمواً حق اللجوء لـ 20 في المائة من المجموع، في حين يعيش 70 في المائة من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية في بلدان مجاورة.

20- وخلال العام، مُنح ما يقرب من 5 ملايين شخص الحماية الدولية أو حصلوا على الحماية المؤقتة، بما في ذلك أكثر من 717 000 شخص تقدموا بطلبات لجوء فردية. وسُجل ما يقرب من 2,6 مليون طلب لجوء فردي جديد لدى الدول أو المفوضية في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 83 في المائة قدرها 1,4 مليون طلب عن عام 2021. وكانت هذه الزيادة نتيجة لنزاع جديد لم يتم حله، حيث أُجبر الأشخاص على التماس الحماية الدولية بأعداد أكبر من أي وقت مضى، ومشهد حماية ومساعدة غير متكافئ في بلدان اللجوء، وتخفيف معظم قيود السفر المتعلقة بكوفيد-19 في أوائل عام 2022.

21- وفي حين تمكن العديد من الدول من خفض معدلات الإصابة بفيروس كوفيد-19 إلى مستويات يمكن التحكم فيها، استمر التذرع بشواغل الصحة العامة في بعض البلدان لتبرير القيود المفروضة على الدخول وعلى الحق في طلب اللجوء، على الرغم من توافر استراتيجيات فعالة لإدارة الوافدين مع حماية الصحة العامة أيضاً. واستمر خطاب سياسي سلبي ضد اللاجئين والمهاجرين في بعض البلدان، كما استمرت سياسات وممارسات ترمي إلى منع التحركات غير النظامية والوافدين غير النظاميين، مع عدم كفاية الضمانات الممنوحة لكفالة إمكانية الوصول إلى إجراءات اللجوء لمن يحتاجون إليها.

22- وواصلت المفوضية دعم الدول في وضع إجراءات وسياسات لجوء منصفة وفعالة تمتثل للمعايير القانونية الدولية. واعتمد قانون جديد للجوء في بنن، بينما أُحرز تقدم في إصلاحات اللجوء في بوركينا فاسو وغانا وكوت ديفوار والنيجر. واستناداً إلى التوصية التي دعت إلى إجراء تقييم مستقل في عام 2022 لعمل المفوضية لصالح تطوير قدرات اللجوء، تقوم المفوضية حالياً بوضع استراتيجية مدتها خمس سنوات بالتشاور مع الدول لدعمها بشكل فعال. وفي الفترة التي سبقت المنتدى العالمي للاجئين في عام 2023، أتاحت المفوضية الممارسات الجيدة على البوابة الإلكترونية لمجموعة دعم قدرات اللجوء لمساعدة الدول في وضع تعهدات جديدة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع فريق دعم القدرات في مجال اللجوء بدور أكثر نشاطاً، حيث أطلق منصة حوار في أوائل عام 2023 لتبادل المعرفة وتسهيل بناء العلاقات بين الدول وتعزيز الروابط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

(7) يشمل عدد اللاجئين الخاضعين لولاية المفوضية في جميع أنحاء العالم أشخاصاً يعيشون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين وأشخاصاً آخرين بحاجة إلى الحماية الدولية.

23- وسعت بعض الدول إلى تعظيم الحماية المقدمة إلى الأفراد الذين يلتمسون الأمان وزيادة الكفاءة من خلال نُهج ظاهرة الوجهة قائمة على المجموعات للاعتراف باللاجئين، بما في ذلك في بنن للوافدين من بوركينا فاسو وفي جمهورية أفريقيا الوسطى للوافدين من السودان. واستخدمت بلدان أخرى تدابير وآليات عملية لتوفير الحماية في سياق النزوح الواسع النطاق والنزاع المستمر لاستكمال نظام اللجوء. ففي جمهورية إيران الإسلامية، مكّنت عملية إحصاء 2,6 مليون أفغاني من الحصول على وثائق مؤقتة تحميهم من الإعادة القسرية. وسهلت عمليات تسوية أوضاع الفنزويليين في كولومبيا وجمهورية الدومينيكان وإكوادور وبيرو حصولهم على الحقوق والإمماج الاجتماعي - الاقتصادي. ووسعت البرازيل نطاق سياساتها المتعلقة بالتأشيرة الإنسانية والحماية المؤقتة للهايتيين، ونفذت كوستاريكا ترتيباً خاصاً للإقامة المؤقتة لأسباب إنسانية لمواطني فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا ونيكاراغوا. وظل الأوكرانيون يستفيدون من الحماية المؤقتة بموجب توجيه من الاتحاد الأوروبي ومن خطط الحماية الوطنية في جميع أنحاء أوروبا وخارجها.

باء - النزوح الداخلي

24- بحلول نهاية عام 2022، استجابت المفوضية لحالات النزوح الداخلي في 34 بلداً. فخلال هذا العام، نزح 28 مليون شخص حديثاً بسبب النزاع والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف المعظم. وأدى كل من النزاع المسلح في أوكرانيا والنزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وميانمار إلى نزوح أكثر من مليون شخص داخل بلدانهم. وكان المناخ والتدهور البيئي والأخطار المتصلة بالمناخ وغيرها من الأخطار الطبيعية هي أيضاً دوافع للنزوح الداخلي. ونتج 32,6 مليون حالة نزوح جديدة أخرى عن المخاطر المرتبطة بالمناخ وغيرها من المخاطر الطبيعية⁽⁸⁾.

25- وقد سُلط الضوء على المسؤولية الأولية للدول الممتثلة في مساعدة النازحين وحمايتهم في "التقرير العالمي عن القوانين والسياسات المتعلقة بالنزوح الداخلي: تنفيذ المسؤولية الوطنية"، الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إطار المجموعة العالمية للحماية. ووضع التقرير مقاييس رئيسية للمسؤولية الوطنية، وحلل الاتجاهات عبر المناطق، وقدم التوصيات وأفضل الممارسات.

26- وفي هندوراس، اعتمد الكونغرس، بدعم من المفوضية، تشريعاً تاريخياً ينشئ إطاراً قانونياً للاستجابة للنازحين داخل البلد. وقدمت المفوضية أيضاً مشورة الخبراء والمساعدة بهدف النهوض بتشريعات وسياسات جديدة بشأن النزوح الداخلي في الفلبين والمكسيك وموزامبيق ونيجيريا. وبُذلت جهود أخرى في هذا الاتجاه في إثيوبيا وأذربيجان وبوركينا فاسو وتشاد والصومال والنيجر.

27- وفي العراق، شرعت المفوضية في الانتقال إلى نهج إنمائي طويل الأجل تحسباً لتعطيل نظام المجموعات ووقف خطة الاستجابة الإنسانية. وستشارك مفوضية اللاجئين مع مفوضية حقوق الإنسان في قيادة منصة الحماية التي تم تشكيلها حديثاً، وستقدم التوجيه الاستراتيجي والدعم التقني للشركاء في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

28- وفي الفلبين، دعمت المفوضية وضع مشروع قانون بشأن حقوق النازحين داخلياً على الصعيد الوطني وفي منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة.

29- وتمشياً مع برنامج عمل الأمين العام بشأن النزوح الداخلي، أصدرت المفوضية خطتها المؤسسية بشأن إيجاد حلول للنزوح الداخلي لإظهار التزامها ومشاركتها منذ أمد بعيد في حالات النزوح الداخلي. ولتيسير تفعيل خطة العمل، دعمت المفوضية مكثبي المنسقين المقيمين في أفغانستان واليمن لوضع استراتيجيات للحلول على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، كان يجري تقييم مستقل لانخراطها في حالات النزوح الداخلي وسيصدر في نهاية عام 2023.

(8) ترد هذه الأرقام أيضاً في الإحصاءات المتعلقة بالنزوح الداخلي التي يقدمها مركز رصد النزوح الداخلي.

جيم - التحركات المختلطة والتحركات الفرعية

30- استمر الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية في التنقل عبر الحدود، إلى جانب أولئك الذين ينتقلون لأسباب مختلفة؛ وغالباً ما يتبعون في ذلك طرقاً مماثلة ويواجهون مخاطر مماثلة. وفي هذا السياق، دعت المفوضية إلى اتباع نهج شامل وتعاوني لتعزيز الحماية وإيجاد حلول للتدفقات المختلطة للاجئين والمهاجرين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد بالإضافة إلى النظر في إدارة الحدود.

31- واستمرت الحوادث المأساوية التي تؤدي بأرواح اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك في وسط البحر الأبيض المتوسط وبحر أندمان وخليج البنغال والبحر الكاريبي وكذلك في منطقة دارين. وأعربت المفوضية عن قلقها إزاء عدم كفاية قدرات البحث والإنقاذ والحاجة إلى إنزال آمن في أوانه للاجئين والمهاجرين الذين يتم إنقاذهم، ورحبت بالجهود الإقليمية لمعالجة الزيادة التي بلغت نسبتها 360 في المائة في التحركات الفرعية للاجئين الروهينغا في بحر أندمان وخليج البنغال، بما في ذلك من خلال تفعيل آلية التشاور الثانية لعملية بالي في نيسان/أبريل 2023. واستجابة لاستمرار عمليات عبور البحر المحفوفة بالمخاطر في البحر الأبيض المتوسط، دعت المفوضية الدول الساحلية بشكل منهجي إلى تعزيز قدرات البحث والإنقاذ وإنشاء آلية يمكن التنبؤ بها للإنزال في أماكن آمنة. ولتعزيز الاستجابات الإقليمية الشاملة والمنسقة لمعالجة التحركات المختلطة في الأمريكتين، شاركت المفوضية مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية في تنفيذ إعلان لوس أنجلوس بشأن الهجرة والحماية.

32- وفي تموز/يوليه 2022، وقعت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة إطار عمل للالتزام بتعزيز الاستجابات المشتركة للتحركات المختلطة للاجئين والمهاجرين، وتعزيز الحلول الدائمة للنازحين داخلياً وتحسين تنسيق إدارة البيانات والمعلومات.

33- وفي نيجيريا، عملت المفوضية ومنظمة الهجرة على التصدي لمخاطر الحماية مع مجتمعات العبور، ودعمًا في غابون والكاميرون عمليات بناء قدرات سلطات الحدود المحلية. ومن أجل التصدي للمخاطر وتعزيز حقوق اللاجئين والمهاجرين، دعت المفوضية إلى استكمال تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك من خلال تقديم تعهدات أثناء المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023.

دال - الحماية من العنف الجنساني

34- في عام 2022، واصلت المفوضية تنفيذ سياستها بشأن منع العنف الجنساني وتخفيف مخاطره والتصدي له. ويرافق هذه السياسة إطار لرصد السياسات وتوجيهات تشغيلية. وساعدت منظمات تقودها النساء، ولا سيما تلك التي تقودها نساء نازحات، على ضمان المشاركة الهادفة للنازحات في اتخاذ القرارات التي تهمهن وفي آليات التنسيق لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وعلى الصعيد العالمي، مقارنة بعام 2021، شارك في آليات التنسيق 63 في المائة من المنظمات والمجموعات التي تقودها نساء لمنع العنف الجنساني والتخفيف من حدته في أماكن اللاجئين في عام 2022.

35- وظلت زيادة فرص استفادة الناجيات من العنف الجنساني من خدمات جيدة تشكل أولوية. ففي عام 2022، كان لدى 73 في المائة من البلدان (131 عملية من عمليات المفوضية) خدمات متاحة للناجيات. وفي إثيوبيا، مثلاً، عملت المفوضية مع المكتب الوطني لشؤون المرأة والشباب والطفل لتعزيز نوعية الخدمات المتاحة للمتضررات من العنف الجنساني في جيجيغا. وبدعم تمويلي من مبادرة "آمنة من البداية"، نشرت المفوضية متخصصين لدعم 13 عملية من خلال الاستجابة لحالات الطوارئ، لتصل إلى أكثر من مليون نازح. وفي عدة بلدان، اتخذت المفوضية أيضاً خطوات لمنع العنف ضد المرأة عن طريق إشراك المجتمعات المحلية في التصدي للأعراف والممارسات الاجتماعية الضارة.

ونُفذت أيضاً مبادرة بعنوان "إشراك الرجال في الممارسات الخاضعة للمساءلة". وفي بولندا وهنغاريا، أجرت المفوضية عمليات تدقيق للسلامة من العنف الجنساني وقدمت توصيات مشتركة بين القطاعات لتوفير حماية أفضل للاجئين من أوكرانيا. وأدت حملتان عبر الإنترنت بعنوان "ابق آمناً" في عامي 2022 و2023 إلى زيادة الوعي بين اللاجئين من أوكرانيا حول العنف الجنساني ومخاطر الاتجار، مع أكثر من 5 ملايين مشاهدة على منصات التواصل الاجتماعي.

هاء - الاحتياجات المحددة

36- ظلت المفوضية ملتزمة بتطبيق نهج قائم على السن والنوع الاجتماعي والتنوع في برامجها للتصدي لمخاطر الحماية التي تواجهها الفئات الضعيفة. وعرضت كراهية الأجانب وكراهية الإسلام والتصورات الخاطئة والسلبية عن الأشخاص المتنقلين إمكانية حصولهم على الحقوق والخدمات للخطر وساهمت في نمو خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. وأعربت المفوضية، مع الشركاء، عن قلقها إزاء أعمال العنصرية والتعصب والتمييز ضد السكان النازحين، سواء لأسباب عرقية أو إثنية أو دينية أو غيرها من الأسباب، وظلت ملتزمة بمكافحة جميع أشكال التمييز. واسترشدت المفوضية بسياساتها المتعلقة بالسن والنوع الاجتماعي والتنوع واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في تعاملها مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2022، قدمت المفوضية دعماً محدد الهدف لحوالي 300 5 شخص من كبار السن و127 000 شخص من ذوي الإعاقة. وساعدت المبادرات المجتمعية أكثر من 3 400 طفل نازح من ذوي الإعاقة على الوصول إلى التعليم في بيرو والجزائر وزامبيا وزمبابوي والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنيجر واليمن. وبالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، أصدرت المفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دليلاً ميسراً لإدماج ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، حدثت المفوضية دليلها الخاص بإدماج اللاجئين المعاد توطينهم لضمان استجابة برامج الإدماج للاحتياجات المحددة للاجئين، بمن فيهم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

37- واعتمدت اللجنة التنفيذية للمفوضية استنتاجاً بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي. وبذلك، أقرت الدول الأعضاء بأهمية إعطاء الأولوية لهذه المسألة في استجاباتها للنزوح.

واو - حماية الطفل والتعليم

38- يشكل الأطفال 40 في المائة من السكان النازحين في العالم، وظلت هذه الفئة الضعيفة تواجه مخاطر معقدة تتعلق بالحماية. ونفذت المفوضية والجهات الشريكة برامج لحماية الأطفال في أكثر من 70 بلداً، معززة بذلك القدرات الوطنية، وأعطيت الأولوية لخدمات حماية الطفل الرئيسية. وفي الكاميرون، دعمت المفوضية وشركاؤها أكثر من 16 000 طفل معرض للخطر وقدمت الدعم النفسي - الاجتماعي لحوالي 6 000 طفل. وفي أوروبا، تدعم المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) 34 مركزاً من مراكز "النقطة الزرقاء" في سبعة بلدان لتسهيل وصول النساء والأطفال إلى الخدمات والإحالات. وفي أوكرانيا، قدمت المفوضية وشركاؤها الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 41 000 طفل كجزء من أنشطة حماية الطفل المجتمعية الأوسع نطاقاً. وفي البرازيل، نشر المجلس الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين قراراً جديداً لتحديث الإجراءات الخاصة بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغير الموثقين.

39- واستُخدمت مجموعة أدوات مشتركة بين المفوضية واليونيسف لتقييم مدى إدماج الأطفال اللاجئين في النظم الوطنية لحماية الأطفال، وتعزيز إمكانية الوصول إلى هذه النظم وقدرتها على الاستجابة. وفي إطار مخطط العمل المشترك من أجل الأطفال اللاجئين، عززت المفوضية واليونيسف إدماج الأطفال اللاجئين في النظم الوطنية لحماية الأطفال، ووسعتا نطاق تسجيل المواليد، وساعدتا على تخفيف مخاطر

من قبيل زواج الأطفال في 10 عمليات حول العالم. وتمشياً مع الإرشادات التقنية للمفوضية بشأن الإجراءات الملائمة للأطفال، أحرزت المفوضية تقدماً في استقبال الأطفال النازحين وتسجيلهم وتحديد وضعهم وإيجاد حلول دائمة لهم. وبالتعاون مع الجهات الشريكة، دعمت برامج تعزز القدرة على الصمود والمهارات الحياتية للأطفال والأسر والمجتمعات المحلية في 39 عملية.

40- وعلى الرغم من أن ضمان حصول الأطفال اللاجئين على التعليم الابتدائي والثانوي وإبقاء الفتيات في المدارس لا يزالان يمثلان تحديين، فقد حدثت بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك التحولات في السياسات التي وسعت فرص التعلم. ففي موريتانيا، مثلاً، مُنح اللاجئين حق الالتحاق بالبرامج الدراسية الوطنية. ونفذت المفوضية، بالشراكة مع مؤسسة التعليم فوق الجميع، برامج الرياضة من أجل الحماية في المدارس الابتدائية في تشاد وكينيا ورواندا وأوغندا لتعزيز زيادة الالتحاق بالمدارس والمواظبة عليها وتحسين الرفاه والتماسك الاجتماعي والإدماج. وفي الجنوب الأفريقي، استُخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية لتعزيز عملية التعليم والتعلم لفائدة اللاجئين وطالبي اللجوء والمتعلمين من المجتمعات المحلية التي تستضيفهم. وحوّل برنامج مدارس الشبكة الفورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق الفصول الدراسية إلى مراكز تعليمية متعددة الوسائط وجعل المحتوى الرقمي متاحاً لأكثر من 77 000 لاجئ وغيره من النازحين قسراً والمتعلمين من المجتمعات المحلية المضيفة ومعلميهم. وفي المكسيك، استفاد أكثر من 1 700 طفل في عام 2022 تحت رعاية برنامج "عَلِّم طفلاً".

41- وفي عام 2022، احتفل برنامج منحة مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين، إلى جانب أكثر من 30 جهة وطنية شريكة، بمرور 30 عاماً على توفير التعليم العالي والفرص للشباب اللاجئين في 55 دولة. وقدم البرنامج منحاً دراسية لأكثر من 9 000 طالبة وطالب مسجلين في أكثر من 700 مؤسسة للتعليم العالي، حيث ارتفع التحاق الإناث من 41 في المائة إلى 43 في المائة. وقُبل عدد من خريجي مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين في برامج درجة الماجستير في فرنسا وألمانيا وإيطاليا. ومن خلال العمل مع مختلف الشركاء، وسعت المفوضية فرص التعليم العالي للاجئين، وتقدمت نحو هدف تمكين 15 في المائة من اللاجئين من الوصول إلى التعليم العالي بحلول عام 2023.

زاي - العمل المناخي والنزوح بسبب الكوارث

42- أجبرت الأزمات الناجمة عن المناخ وتأثيرها المدمر عشرات الملايين من الناس على الفرار وتسببت في زيادة هشاشة حياة أولئك الذين اقتلعوا بالفعل من ديارهم. ففي عام 2022، كان هناك أكثر من 32 مليون حالة نزوح داخلي بسبب المخاطر المرتبطة بالمناخ وغيرها من المخاطر الطبيعية، مع بقاء 8,7 ملايين نازح في نهاية العام⁽⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، جاء حوالي 70 في المائة من اللاجئين من بلدان شديدة الضعف وأقل استعداداً للتكيف مع تغير المناخ، وعاد حوالي 90 في المائة من العائدين إلى بلدان قابلة للتأثر بتغير المناخ.

43- وتضرر أكثر من 3,4 ملايين لاجئ ونازح داخلي وفرد من أفراد المجتمعات المضيفة من الفيضانات في كل من بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا. واحتاج أكثر من مليون شخص في جنوب السودان إلى المساعدة في أعقاب الفيضانات الشديدة في عام 2022. وفي باكستان، أثرت الفيضانات على حوالي 33 مليون شخص، ودمرت وألحقت أضراراً بالمنازل والأراضي الزراعية والماشية، وهو ما أثر على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وفي أوائل عام 2023، أودى الزلزالان في الجمهورية العربية السورية وتركيا بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم لاجئون، وأثرا على الملايين،

(9) تقدير مركز رصد النزوح الداخلي.

وتركا وراءهما العديد من الجرحى من دون مأوى. وكان الجفاف أيضاً محركاً للنزوح في أفغانستان ومدغشقر والقرن الأفريقي. وكان للتأثير المدمر للعواصف الاستوائية في أجزاء من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي عواقب وخيمة على النازحين ومضيفيهم. وفي الجنوب الأفريقي، ضاعفت الظروف المناخية غير المستقرة من قابلية المجتمعات النازحة للتأثر وكان لها أثر مدمر على سبل العيش المستدامة.

44- وأدخلت المفوضية تدابير وقائية واستعدادية لتقليل آثار أزمات المناخ على اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة، وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه المخاطر. وخُذِّت في 47 بلداً الأخطار الطبيعية والمخاطر المرتبطة بالمناخ التي يمكن أن تزيد من الاحتياجات الإنسانية والنزوح. وساعدت المفوضية في التخفيف من الآثار المناخية مثل الفيضانات والانهاياات الأرضية وندرة المياه وإزالة الغابات في مناطق النزوح من خلال تخطيط المستوطنات الذكية مناخياً والمأوى والإسكان والمياه والصرف الصحي والنظافة والطاقة. ويسرت المفوضية، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة المعني بالسواحل، التحليل الجغرافي - المكاني والهيدرولوجي لـ 30 مستوطنة في البلدان الـ 15 الأكثر تضرراً من الصدمات المتصلة بالمناخ، مما عزز تخطيط المواقع واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة من أجل تحسين الإدارة البيئية للمستوطنات.

45- ودعمت المفوضية الحكومات في وضع أطر قانونية وسياساتية لحماية الأشخاص النازحين داخلياً في سياق المخاطر المرتبطة بالمناخ وغيرها من المخاطر الطبيعية في إثيوبيا وبوركينا فاسو وتشاد وجنوب السودان والفلبين ونيجيريا. وأعدت دراسة عن التنقل البشري وتغير المناخ في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونسقت الدراسة المنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب المفوضية وشركاء آخرين، من أجل معالجة دوافع النزوح وتسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق الكوارث وتغير المناخ. وتوفر الدراسة أساساً لتعزيز بيئة الحماية وإدارة التنقل في المنطقة. وبالتعاون مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل واتحاد أبحاث يضم 18 مؤسسة أكاديمية، أصدرت المفوضية تقريراً عن النقاط الساخنة القابلة للتأثر في منطقة الساحل⁽¹⁰⁾ يهدف إلى دعم مزيد من الاتساق في معالجة المناخ والمخاطر الأخرى عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

46- وأحرزت المفوضية تقدماً كبيراً نحو الاستدامة البيئية والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، التي انخفضت بنسبة 5 في المائة في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة. ووضعت المنظمة هدفاً طموحاً يتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 ونجحت في تحقيق الحياد المناخي للعام الخامس على التوالي من خلال تدابير التعويض. ولتحسين كفاءة الطاقة، تبنت المفوضية ممارسات رفيعة بالبيئة، حيث اعتمدت 92 في المائة من المكاتب "صناديق خضراء" لرصد الكهرباء عن بعد من أجل تحسين استهلاك الطاقة والوصول به إلى المستوى الأمثل. وقادت المفوضية أيضاً مشاريع طاقة متجددة من خلال مرفق التمويل الأخضر التابع لها، حيث قدمت عقود إيجار طويلة الأجل مدعومة بضمانات لتوفير الطاقة الشمسية، حتى في البيئات الهشة. ونجحت هذه المبادرة في خفض انبعاثات الكربون وتحقيق وفورات مالية في المكاتب في إثيوبيا وأوغندا وكينيا. واعترافاً بأهمية الممارسات الأكثر مراعاة للبيئة في سلسلة الإمداد الخاصة بها، اتخذت المفوضية خطوات هامة لتعزيز الأداء البيئي. والهدف من ذلك هو خفض انبعاثات الكربون المرتبطة بمواد الإغاثة الأساسية بنسبة 20 في المائة بحلول نهاية عام 2025.

(10) أُعد هذا التقرير المعنون "الانتقال من رد الفعل إلى العمل: توقع النقاط الساخنة القابلة للتأثر في منطقة الساحل" في إطار مشروع التحليلات التنبؤية لمنطقة الساحل لدعم استراتيجية ناتينز المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

الفصل الرابع انعدام الجنسية

47- في نهاية عام 2022، كان ما يقدر بنحو 4,4 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم إما من عديمي الجنسية أو من غير محددى الجنسية، بناءً على البيانات الواردة من 95 دولة. ويمثل ذلك زيادة قدرها 90 800 شخص مقارنة بعام 2021. واتخذت عدة دول خطوات هامة لمعالجة حالات انعدام الجنسية، مما أدى إلى منح 32 400 شخص الجنسية أو تأكيد جنسيتهم في 32 بلداً.

48- وظل تحسين البيانات المتعلقة بانعدام الجنسية جانباً حاسماً من عمل المنظمة في عام 2022. وكان تأييد اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس 2023⁽¹¹⁾ لتوصيات المفوضية الداعية إلى تيسير إنتاج إحصاءات انعدام الجنسية على الصعيد الوطني وتشجيع زيادة مواءمة البيانات على الصعيدين الإقليمي والعالمي حدثاً رئيسياً. وقد تعاونت المفوضية مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة لتعزيز البيانات الكمية والنوعية عن السكان عديمي الجنسية، مما أدى إلى ارتفاع أعداد الأفراد عديمي الجنسية المبلغ عنها.

49- وقد أحرزت عدة دول تقدماً في معالجة مسألة انعدام الجنسية من خلال إصلاح قوانينها وسياساتها للاعتراف بالسكان عديمي الجنسية كمواطنين ومنح النساء والرجال حقوقاً متساوية في نقل جنسيتهم إلى أطفالهم. وعدلت ليبيريا قانونها المتعلق بالأجانب والجنسية لإلغاء الأحكام التي تمنع المرأة من منح الجنسية لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل. ومددت كولومبيا قراراً يسمح للأطفال المولودين لأبوين فنزويليين في البلد بالحصول على شهادات ميلاد صالحة للحصول على الجنسية الكولومبية، واستفاد منها أكثر من 94 000 طفل حتى الآن. واعتمدت مقدونيا الشمالية تعديلات على قانون السجل المدني لضمان تسجيل ميلاد جميع الأطفال المولودين في البلد، بغض النظر عن الوضع القانوني للوالدين. وأدخلت الفلبين في قانونها المتعلق بالجنسية حكماً يمنح الجنسية للأطفال مجهولي النسب داخل إقليمها، وأصبحت أول بلد في جنوب شرق آسيا ينضم إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961.

50- وأسفرت حملة لتحديد الهوية والتوثيق في كازاخستان عن تأكيد الجنسية لأكثر من 4 860 شخصاً كان غير محدد الجنسية من ذي قبل. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلنت الحكومة الكينية الاعتراف بمجتمع البيما كمواطنين. وخفضت أوزبكستان عدد حالات عديمي الجنسية إلى النصف منذ اعتماد قانون جنسية تقدمي في عام 2020، حيث تم منح الجنسية أو تأكيدها لأكثر من 62 000 شخص من عديمي الجنسية. واعتمدت عدة بلدان، بما فيها بنن وتركمانستان وقيرغيزستان وكولومبيا وهولندا (مملكة) تشريعات لوضع أو تعزيز إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية.

51- ومع بقاء أقل من عامين على انتهاء حملة #Ibelong (#أنتمي) للقضاء على انعدام الجنسية، ومنذ الجزء الرفيع المستوى بشأن انعدام الجنسية الذي عقدته المفوضية في عام 2019، كان قيد التنفيذ زهاء 212 تعهداً من مجموع 417 تعهداً تم تقديمه لمعالجة حالات انعدام الجنسية، وكان 27 في المائة منها قد تم الوفاء به حتى نهاية حزيران/يونيه 2023. ووضعت المفوضية خطة لتوجيه عملها لمنع حالات انعدام الجنسية والاستجابة لها حتى عام 2026، بما في ذلك من خلال العمل مع الدول على خطط عمل وطنية لإنهاء حالات انعدام الجنسية وتقوية الشبكات لتعزيز التعاون مع الأشخاص عديمي الجنسية والمجتمع المدني.

52- ولتنفيذ التوصية الداعية إلى إنهاء انعدام الجنسية في خطتنا المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة، بدأت المفوضية عملية لإنشاء تحالف عالمي لأصحاب المصلحة المتعددين لإنهاء حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك بمشاركة الأشخاص عديمي الجنسية. وسيقوم هذا التحالف، المتوقع انطلاقه في عام 2024، على المكاسب والزخم الذي ولدته حملة #Ibelong (#أنتمي)، وسيكون بمثابة منصة لتحفيز الالتزامات السياسية وتسريع تنفيذ الحلول.

(11) لمزيد من المعلومات، انظر القسم 121/54 من تقرير اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة الوارد في E/2023/24- E/CN.3/2023/37.

الفصل الخامس الحلول الدائمة

ألف - العودة الطوعية

53- في عام 2022، عاد ما مجموعه 339 300 لاجئ طوعاً إلى 38 بلداً أصلياً، وهو ما يمثل انخفاضاً نسبته 21 في المائة مقارنة بعام 2021. وظلت عدة عوامل، بما في ذلك النزاعات المستمرة والمتكررة، وعدم الاستقرار السياسي، والتحديات الأمنية، ونقص الخدمات وفرص كسب العيش، والفشل في معالجة قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، فضلاً عن التحديات المتعلقة بالمناخ، تشكل عقبات أمام استدامة حالات العودة.

54- واستخدمت المفوضية نهجاً قائماً على البيانات لتوجيه التزامها بتعبئة الدعم الفعال للإمماج والتخطيط لعمليات العودة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، مثلاً، تعاونت المفوضية مع البنك الدولي لإجراء تقييمات بشأن توافر الخدمات وقدرة المدارس على دعم اللاجئين العائدين.

55- وشكل اللاجئون من جنوب السودان أكبر مجموعة من العائدين، حيث عاد 151 300 شخص في عام 2022، معظمهم من إثيوبيا وأوغندا والسودان. وفي جنوب السودان، أجرت المفوضية تقييمات لتوقع ومعالجة الاحتياجات الإضافية التي يمكن أن تنشأ عن عمليات العودة هذه. ونظراً لتدهور الحالة في السودان، تستعد المفوضية لزيادة في عدد العائدين من ذلك البلد. ومع اختيار آلاف اللاجئين العودة بطريقة منظمة ذاتياً إلى جنوب السودان، وسعت المفوضية نطاق النهج القائمة على المناطق من خلال مبادرة ركزت على تحسين الظروف المعيشية والوصول إلى الخدمات الأساسية في مناطق العودة.

56- وفي أفغانستان، على الرغم من التحديات العميقة، وباعتماد على تحسين إمكانية الوصول والأمن في جميع المقاطعات الـ 34، أعادت المفوضية وشركاؤها توجيه استجابته للاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المتزايدة وتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. ووسعت المفوضية نطاق استخدام المساعدة النقدية لدعم الحماية والحلول لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً وإعادة إدماجهم. وواصلت المفوضية مع شركائها دعم الاستثمارات المجتمعية والمناطقية في 80 منطقة ذات أولوية من مناطق العودة وإعادة الإدماج للمساهمة في بناء القدرة على الصمود وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وسبل العيش. وعاد حوالي 6 500 لاجئ و236 200 نازح داخلياً إلى أفغانستان أو مناطقهم الأصلية في عام 2022. وعاد حوالي 51 300 سوري إلى بلادهم خلال العام، بزيادة قدرها 14 800 عن عام 2021، مع عودة تلتهم من تركيا. وعلى الرغم من أن المفوضية لم تشجع أو تيسر عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية، فإنها ساعدت المجتمعات المحلية التي تستقبل العائدين مع شركائها.

57- وشملت عمليات العودة البارزة الأخرى خلال العام لاجئين كاميرونيين من تشاد (30 800) ولاجئين إيفواريين من ليبيريا (12 900) ولاجئين نيجيريين من النيجر (10 700) ولاجئين كونغوليين (من جمهورية الكونغو الديمقراطية) من زامبيا (10 200) ولاجئين بورونديين من أوغندا (10 100) ومن جمهورية تنزانيا المتحدة (5 807).

58- وعملت المفوضية عن كثب مع الجهات الفاعلة الوطنية والإنمائية لتهيئة ظروف مواتية لعودة النازحين داخلياً عودة آمنة وكريمة ومستدامة من خلال النهج القائمة على أساس المناطق. وفي عام 2022، عاد ما يقدر بنحو 5,7 ملايين نازح داخلياً إلى أماكنهم الأصلية، بزيادة قدرها 8 في المائة عن العام السابق، مع 81 في المائة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأدى اتفاق سلام تم توقيعه في شمال إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى عودة 1,9 مليون نازح داخلياً خلال العام. وبالإضافة إلى ذلك،

أُبلغ عن عودة أعداد كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1,2 مليون)، والصومال (300 607)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (404 600)، وميانمار (325 200)، وموزامبيق (270 500)، والجمهورية العربية السورية (255 100). وفي حين تعمل المفوضية على ضمان أن تكون جميع عمليات العودة طوعية، فإن إغلاق المخيمات وعمليات الإخلاء القسري أو السابق لأوانه في بعض السياقات أثرت على الطوعية. وبالمثل، فاق النزوح القسري الجديد في بعض السياقات عمليات العودة بكثير، مما أثار تساؤلات حول الاستدامة.

باء - الإدماج والحلول المحلية

59- خلال عام 2022، تم تجنيس ما يقدر بنحو 50 800 لاجئ في 28 بلداً مضيفاً، بانخفاض قدره 10 في المائة عن العام السابق. وعلى الصعيد العالمي، أبلغت كندا وهولندا (مملكة-) عن أكبر عدد من اللاجئين المجنسين. وكان اللاجئون الذين حصلوا على جنسية البلد المضيف أو حصلوا على الإقامة الدائمة في المقام الأول من الجمهورية العربية السورية (14 400) وإريتريا (4 700) وجمهورية إيران الإسلامية (3 300) وإندونيسيا (2 200) ونيجيريا (2 000).

جيم - إعادة التوطين والمسارات التكميلية

60- أدت أنشطة الدعوة التي قامت بها المفوضية إلى زيادة في أماكن إعادة التوطين التي توفرها الدول. ففي عام 2022، ارتفعت الطلبات المقدمة بنسبة 84 في المائة مقارنة بعام 2021، مع زيادة الطلبات المقدمة من الأفغان والروهينغيا. وأبلغت الحكومات عن وصول ما مجموعه 114 300 حالة إعادة توطين في عام 2022، مما يمثل عودة إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. ودعمت المفوضية نحو 55 في المائة من اللاجئين الذين أعيد توطينهم على الصعيد العالمي، بينما أعيد توطين الباقيين بوسائل أخرى، أبرزها برامج الرعاية الخاصة. وكانت بلدان المنشأ الرئيسية هي الجمهورية العربية السورية (37 000) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (26 000) وأفغانستان (12 000) وميانمار (9 000) وإريتريا (4 000). غير أن عدد اللاجئين المعاد توطينهم شكل 7 في المائة فقط من 1,5 مليون شخص قُدِّر أنهم بحاجة إلى إعادة التوطين. وتعلق حوالي 90 في المائة من طلبات إعادة التوطين التي قدمتها المفوضية إلى الدول بالناجين من التعذيب والعنف والأشخاص الذين يحتاجون الحماية القانونية والبدنية والنساء والفتيات الضعيفات بشكل خاص. وشكلت طلبات إعادة توطين الأطفال 52 في المائة من جميع هذه الطلبات التي قدمتها المفوضية.

61- وقَّمت الدعم إلى الدول لتعزيز قدرتها على إيجاد أو توسيع نطاق الحلول في بلدان ثالثة، بما في ذلك الأدوات التي استحدثت في إطار مبادرة إعادة التوطين المستدامة والمسارات التكميلية. وفي عام 2022، أطلقت خارطة حلول للبلدان الثالثة⁽¹²⁾، للتشديد مجدداً على ثلاثة أهداف يعزز بعضها بعضاً: توسيع نطاق إعادة التوطين؛ وتعزيز المسارات التكميلية ولمّ شمل الأسر؛ وبناء أسس المجتمعات المستضيفة والشاملة. وترمي هذا الخارطة إلى توسيع فرص إيجاد حلول في الحلول لفائدة 3 ملايين لاجئ من خلال إعادة التوطين (1 مليون)، والمسارات التكميلية (2 مليون) بحلول عام 2030.

62- وجددت المفوضية جهودها لتحسين وصول اللاجئين إلى المسارات التكميلية. وبما أن البيانات الدقيقة المتعلقة بالقبول من خلال المسارات التكميلية ظلت مستعصية، فإن المفوضية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعاونتا لتعزيز قاعدة الأدلة. واتبعت المفوضية نهجاً يراعي الحماية في وضع مسارات تكميلية للاجئين. وتعاونت أيضاً مع فرق العمل العالمية المعنية بتقلّ اليد العاملة للاجئين ومسارات التعليم في بلدان ثالثة للاجئين المؤهلين. وعقدت المفوضية المنتدى الدولي الأول المعني بالمسارات التكميلية،

(12) UNHCR, "Third country solutions for refugees: roadmap 2030", June 2022.

الذي جمع بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية واللاجئين والحكومات في معهد القانون الدولي الإنساني في سان ريمو. وأُطلق إطار عمل لتقديم القروض لمساعدة اللاجئين في الوصول إلى فرص العمل في هذا الحدث بالتعاون مع شريك، هو "باثواي كلاب" (Pathway Club)، الذي يغطي التكاليف المتعلقة بالتأشيرات وجوازات السفر عند الحاجة إليها في سوق العمل.

63- وظل لم شمل أسر اللاجئين المشتتة يمثل أولوية. ودعت مفوضية شؤون اللاجئين إلى لم شمل الأسر استجابة لحالة الطوارئ في أوكرانيا للزلازل الذين ضربوا الجمهورية العربية السورية وتركيا. وتشجع المفوضية على مرونة الإجراءات، بما في ذلك التجهيز عن بُعد وشروط وثائق مرنة. وفي إطار الشبكة العالمية للم شمل الأسر، وهي منبر للتعاون وتبادل المعلومات، عززت المفوضية التجميع بين الدول والشركاء استجابة لأزمته أفغانستان وأوكرانيا، مما ساهم في ظهور أفضل الممارسات لتحسين الوصول إلى جمع شمل الأسر. وحشدت أيضاً تعهدات بشأن لم شمل الأسر للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2023. وبشكل أعم، تأخذ المفوضية حالياً زمام المبادرة في توسيع نطاق تحديد وفحص ومعالجة الحالات المؤهلة لإعادة التوطين وغيرها من تدابير الحماية مع حكومة الولايات المتحدة في إطار مبادرة مكاتب التنقل الآمن، التي أُطلقت في أيار/مايو 2023.

64- واستمرت الجهود الرامية إلى تأمين مسارات العمل والتعليم في بلدان ثالثة، مع إطلاق برامج في أيرلندا وبلجيكا وجمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووسّعت مسارات التعليم العالي في إيطاليا واليابان.

الفصل السادس

الشراكات

65- وفقاً للتوجهات الاستراتيجية للمفوض السامي (2022-2026) والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عملت المفوضية على تنويع شراكاتها وتعزيز التعاون من خلال النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. واسترشدت في استراتيجية شراكاتها بالمبادئ التالية: وضع السكان المتضررين في صميم الاستجابة؛ والتمسك بمبادئ الحماية؛ ومناصرة التوطين؛ ومساعدة الحكومات في تنسيق الاستجابة الدولية للنزوح وانعدام الجنسية. وعُزِّزت الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات التي يقودها نازحون وعديمو جنسية، والمنظمات الدينية، والجهات الفاعلة في مجال التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، بهدف النهوض بتوطين السكان النازحين وإدماجهم في برامج الأمم المتحدة، وكذلك في السياسات والخطط الإنسانية والإنمائية الوطنية.

ألف - الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمؤسسات المالية

66- في ضوء النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، تواصلت المفوضية بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وتحديد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنمائية الإقليمية والوطنية لدعم تقاسم المسؤولية. ويسر دورها غير المتعلق بالمعاملات مع هذه المؤسسات تقديم المنح والقروض الميسرة الشروط إلى نحو 23 بلداً مضيفاً للاجئين، والإفراج عن الموارد من أجل التنمية والحد من الفقر.

67- واكتسبت الجهود المبذولة لبناء القدرة على الصمود وتعزيز الإدماج والاندماج المحلي للاجئين زخماً من خلال الشراكات الاستراتيجية مع الحكومات والشركاء في التنمية. ففي المكسيك، أدى اتفاق تعاون استراتيجي بين المفوضية ووزارة الخارجية دوراً حاسماً في تيسير طلبات التجنس.

وفي ليبيريا، أتاحت نافذة البنك الدولي المخصصة لتمويل المجتمعات المضيفة واللاجئين إمكانية إصدار تصاريح إقامة دائمة مجاناً للاجئين الإيفواريين السابقين. وبالمثل، بذلت مفوضية اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهوداً من أجل حصول اللاجئين على الأراضي لكسب رزقهم وتعزيز إدماجهم الاجتماعي - الاقتصادي إلى جانب الإقامة القانونية. ودعت المفوضية، بالاشتراك مع الحكومة البوروندية والجهات الفاعلة في مجال التنمية، إلى اتخاذ تدابير لدعم زيادة اعتماد اللاجئين على أنفسهم وإدراج العائدين في خطط التنمية الوطنية. وفي الكاميرون، دعمت المفوضية التعداد السكاني المقبل للحكومة من خلال جمع البيانات عن النازحين داخلياً والعائدين. وبحلول عام 2023، مُنحت الحماية المؤقتة في أوروبا لحوالي 5 ملايين لاجئ من أوكرانيا، مما منحهم حقوقاً تشمل حق الدخول إلى سوق العمل.

68- وعاد دعم القدرة على الصمود والإدماج بفوائد ملموسة ليس على اللاجئين فحسب، بل أيضاً على المجتمعات المضيفة. ففي أوغندا، أدى التعاون بين الحكومة والمفوضية والبنك الدولي إلى الانتقال الناجح من النظم الإنسانية الموازية إلى نظم التعليم والصحة والمياه الوطنية الشاملة. وفي كينيا، تتبع الحكومة، من خلال قانون اللاجئين لعام 2021 وخطة شيريكيا المقترحة، نهجاً مبتكراً لإدارة اللاجئين وإدماجهم من أجل تحويل مخيمات اللاجئين إلى مستوطنات متكاملة. وهذه الخطة، التي تهدف إلى توفير فرص متكافئة للحصول على الخدمات، ودعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وبناء قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الصمود، اجتذبت تمويلاً إنمائياً من البنك الدولي والشراكة العالمية من أجل التعليم. وفي كولومبيا، تم تسجيل 1,2 مليون لاجئ ومهاجر فنزويلي في البرنامج الوطني للتأمين الصحي بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي.

69- وساعدت المفوضية المكسيك في تنفيذ برنامج لإدماج آلاف اللاجئين محلياً، مما عزز رفاههم إلى حد كبير وساهم في الإيرادات الضريبية الوطنية. وبالمثل، أدت جهود الإدماج التي بذلتها البرازيل إلى تحسين فرص حصول الفنزويليين على الوظائف والإسكان والتعليم.

70- وتدعم المبادرات الناتجة عن الشراكات مع الكيانات الإقليمية، مثل المبادرة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الحلول الدائمة الإقليمية ومبادرة الحلول لجنوب السودان والسودان، إدماج اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين في الحوارات الوطنية لضمان انعكاس وجهات نظرهم في الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية وبناء السلام. وفي الأمريكتين، أكدت الدول الأعضاء التي تنفذ الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول من جديد التزامها بالحلول لمدة خمس سنوات أخرى، في حين أصبح مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي والبنك الدولي عضوين في منصة الدعم التابعة له، منضمين إلى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تحديد الحلول طويلة الأجل في أمريكا الوسطى والمكسيك. وبناءً على إعلان ياوندي بشأن الحلول الصادر في نيسان/أبريل 2022، التزمت سبع حكومات بنهج إقليمي لتنفيذ منصة لدعم الحلول بحثاً عن حلول دائمة لـ 1,4 مليون نازح قسراً من جمهورية أفريقيا الوسطى يقيمون في ستة بلدان. ودعمت المفوضية آليات التنسيق للمساعدة في وضع أدوات سياسة عامة وطنية موجهة نحو إيجاد حلول في بوركينا فاسو وغانا والكاميرون ومالي والنيجر.

71- ويظل إشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية في الاستجابة منذ بداية الأزمة من الأولويات. وواصلت المفوضية تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الفاعلة في مجال التنمية الثنائية التابعة للأمم المتحدة بغية بناء القدرة على الصمود وتعزيز الإدماج. وصممت المفوضية، بعد تقييم عملها مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية في الفترة 2021-2022، استراتيجية مدتها أربع سنوات لإشراك هذه الجهات الفاعلة لتمكين اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين وعديمي الجنسية اجتماعياً واقتصادياً بالوسائل اللازمة للاعتماد على الذات وتمكينهم من المساهمة في التنمية المستدامة.

72- وساهمت المفوضية في استراتيجية صندوق النقد الدولي للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مشددة على تقديم الدعم إلى البلدان المتأثرة بالنزوح القسري. وواصلت المفوضية أيضاً إقامة شراكات مع البنك الدولي لتعزيز فرص التنمية في الأجل المتوسط للاجئين والمجتمعات المضيفة، والاستفادة من فرص التمويل للبلدان المضيفة، وتحديد أولويات السياسات والبرامج من خلال التقييمات المشتركة ورصد أطر حماية اللاجئين والسياسات المتعلقة بهم في البلدان المضيفة. وقد مكن ذلك حكومتي أوغندا وموريتانيا من المضي قدماً في عملية النقل التدريجي للخدمات الأساسية للاجئين من النظم الإنسانية الموازية إلى النظم الوطنية لكل منهما. وأصبحت كوستاريكا مؤهلة للحصول على البرنامج العالمي للتمويل الميسر بدعم من المفوضية وتلقت أول منحة لمشروع بنية تحتية قادرة على الصمود تستفيد منه المناطق المضيفة للاجئين. ووقعت المفوضية إطاراً عالمياً بشأن اتفاق لتبادل البيانات مع البنك الدولي لتسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً والسكان عديمي الجنسية، مما يمكن البنك الدولي من تصميم برامج محددة الهدف تبني القدرة على الصمود الاقتصادي الطويل الأجل والإمكانات الفردية. والتعاون المعزز مع مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع من أذرع مجموعة البنك الدولي المعنية بالقطاع الخاص، يقوي الجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد أسواق في المناطق التي تستضيف اللاجئين والنازحين داخلياً، وتعبئة مساهمات القطاع الخاص من أجل الشمول المالي والوصول إلى أسواق العمل.

73- وأدى التعاون مع مصرف التنمية الآسيوي في سياق مرفق الاستجابة الموسع للكوارث والأوبئة إلى تقديم منحة لبنغلاديش لتمويل استجابة متعددة القطاعات في كوكس بزار. وتؤكد هذه الأمثلة قيمة الانخراط مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن حالات النزوح القسري.

باء - التعاون بين الوكالات

74- عززت المفوضية الشراكات الاستراتيجية داخل الأمم المتحدة واستفادت من الخبرات التكميلية من خلال أطر للتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأطلقت مبادرة عالمية مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2023-2025 لتعزيز التعاون في مجالات سبل العيش والإدماج وسيادة القانون والحوكمة المحلية ومنع النزاعات وبناء السلام والمناخ والبيئة والنزوح الداخلي وانعدام الجنسية. ووقعت المفوضية واليونسيف إطار تعاون استراتيجي عالمي في شباط/فبراير 2023 لتعزيز إدماج الأطفال النازحين وأسره في الخطط الوطنية والميزانيات ومجموعات البيانات وأنظمة تقديم الخدمات. وهو يستند إلى التعاون القوي والخبرة المكتسبة خلال تنفيذ مخطط العمل المشترك للأطفال اللاجئين بين عامي 2020 و2022.

75- وساعدت المفوضية في تشكيل الأولويات الاستراتيجية وفرق العمل المرتبطة بها التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للفترة 2022-2023، بما في ذلك بشأن مركزية الحماية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والصلة بين العمل الإنساني والتنمية، والتوطين. وفي عام 2022، قادت المفوضية ونسقت ست خطط إقليمية للاستجابة للاجئين، ودعمت الاستجابات المشتركة بين الوكالات في 55 دولة مضيفة للاجئين. ووصل الشركاء إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مثل 2,2 مليون شخص تأثروا بالأزمة السورية من خلال المساعدة الغذائية؛ و1,2 مليون لاجئ من أوكرانيا من خلال المساعدة النقدية؛ وأكثر من 760 000 شخص استفادوا من تركيب شبكات مياه جديدة أو أُعيد تأهيلها في البلدان المضيفة لأفغان. والتحق أكثر من 390 000 طفل لاجئ من جنوب السودان بالمدارس الابتدائية، وتمكن أكثر من 1,1 مليون لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد المجتمع المضيف من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

76- ومثلت المفوضية، إلى جانب مكتب تنسيق العمل الإنساني، الأمم المتحدة في فريق التنسيق التابع للصفحة الكبرى 2-0. وبموجب نموذج التنسيق النقدي الجديد، الذي يهدف إلى ضمان استخدام البروتوكولات الموحدة وتقييمات السوق وتسليم النقود في السياقات الإنسانية، عُيِّنَت المفوضية قائداً مشاركاً للتنسيق النقدي في سياقات اللاجئين، دعماً للحكومات الوطنية، وعُيِّنَ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السياقات غير المتعلقة باللاجئين. وفي عام 2022، قدمت المفوضية 977 مليون دولار إلى 10 ملايين شخص في أكثر من 100 بلد، بما في ذلك في حالات الطوارئ وغيرها من السياقات الصعبة. وتلقى ثمانون في المائة من المستفيدين من النقود مساعدات نقدية من خلال الوسائل الرقمية، بما في ذلك حوالي 32 في المائة من خلال حساباتهم المصرفية و/أو حسابات أموالهم المتنقلة، مما يمهّد الطريق لمزيد من الشمول المالي.

77- وفي الفترة التي سبقت المنتدى العالمي الثاني للاجئين في عام 2023، واستناداً إلى تعهد الأمم المتحدة المشترك لعام 2019 بشأن اللاجئين، تشاركت المفوضية ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في قيادة عملية وضع تعهد مشترك للأمم المتحدة 2-0. ويهدف التعهد إلى أن يعكس التزامات قابلة للقياس من جانب 20 كياناً من كيانات الأمم المتحدة ونحو 30 فريقاً قطعياً تابعاً للأمم المتحدة من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في إدماج اللاجئين.

جيم - المنظمات غير الحكومية

78- ظلت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني شريكاً أساسياً للمفوضية لتوفير الحماية والحلول للنازحين وعديمي الجنسية، سواء كشركاء ممولين أو استراتيجيين محلياً وعالمياً. ووقعت المفوضية اتفاقات شراكة مع 1 239 شريكاً، منهم 1 043 (84 في المائة) كانوا مستجيبين محليين ووطنيين، بما في ذلك شركاء حكوميين. ووُقِعَ 70 من هذه الاتفاقات مع 59 منظمة يقودها نازحون قسراً وعديمو جنسية في 22 عملية بقيمة 233 000 دولار. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت آلية جديدة لاتفاقات المنح لمساعدة المنظمات المحلية والمنظمات التي يقودها لاجئون مع تخفيض متطلبات التسجيل والإبلاغ. وواصلت المفوضية توفير تكاليف الدعم العامة الموحدة للشركاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية (4 في المائة). وفي عام 2022، صرفت المفوضية حوالي 850 مليون دولار للمستجيبين المحليين والوطنيين، وهو ما يمثل حوالي 23 في المائة من إجمالي نفقات البرنامج و57 في المائة من إجمالي التمويل الذي قدمته المفوضية للشركاء. وكانت نسبة النفقات التي نفذها الشركاء المحليون والوطنيون متسقة نسبياً في عامي 2021 و2022، مع ملاحظة أنه في حالة أوكرانيا، نفذت المفوضية مباشرة برامج مساعدات نقدية وإغاثية واسعة النطاق.

79- وفي عام 2022، انخرطت المفوضية مع المنظمات غير الحكومية من خلال مشاورات متعددة الأطراف ومناقشات ثنائية رفيعة المستوى لمواءمة أولويات الدعوة وجمع الأموال وطرائق التنفيذ، مما أدى إلى علاقات ذكية ومبسطة على المستوى التشغيلي. وركزت المشاورات العالمية لعام 2022 مع المنظمات غير الحكومية، التي تشارك في قيادتها المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، على التوطين والعمل المناخي. وركزت المشاورات مع المجتمع المدني على الوصول إلى العدالة، ونموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، وإصلاح الشراكات، والتعاون مع مصارف التنمية.

80- وأنشئ مجلس استشاري بقيادة النازحين قسراً وعديمي الجنسية لتقديم مدخلات بشأن الوثائق الاستراتيجية والتوجيهات. وفي عام 2022 أيضاً، أطلقت المفوضية صندوق الابتكار الذي يقوده اللاجئون، والذي أنشئ بالاشتراك مع اللاجئين ويقدم إلى المنظمات التي يقودها لاجئون دعماً مباشراً مالياً وتقنياً وفي مجال بناء القدرات. ومن بين 100 2 طلب، تمت الموافقة على 17 مشروعاً، مما يضمن أن يؤدي

اللاجئون دوراً مركزياً في تصميم وتنفيذ مشاريعهم الخاصة. وحصلت سبع منظمات تقودها نساء أيضاً على جوائز تقديراً لعملها المبتكر مع النازحين قسراً وعديمي الجنسية، والتزامها بالمساواة بين الجنسين والمساءلة أمام النساء والفتيات، وترقيتها للنساء في المناصب القيادية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير أداة عالمية لرسم الخرائط ومستودع للمعلومات⁽¹³⁾ على الإنترنت لتسهيل تبادل المعرفة وإتاحة المعلومات للمنظمات التي يقودها نازحون قسراً وعديمو جنسية.

81- واعتمدت المفوضية استراتيجيتها الرياضية الأولى⁽¹⁴⁾، حيث عملت على زيادة الشراكات مع قطاع الرياضة لتوفير الفرص وزيادة رفاه اللاجئين من خلال الرياضة. واستفادت المفوضية من الشراكات الجديدة والقائمة في مجال الرياضة لمكافحة كره الأجانب والعنصرية وزيادة الوعي بالمساهمات الإيجابية للاجئين في مجتمعاتهم. ونفذت مشاريع الرياضة من أجل الحماية في أوغندا وتركيا وكولومبيا وليبيا وماليزيا. وتمت الاستفادة من الشراكات مع الاتحاد الأوروبي لكرة القدم ونادي برشلونة لكرة القدم ونادي نوتنغهام فورست لكرة القدم لجذب مزيد من الموارد وزيادة الوعي بقضايا اللاجئين من خلال قواعد مشجعي الأندية واللاعبين وكذلك سفراء النوايا الحسنة للرياضة.

الفصل السابع الإصلاح والمساءلة والرقابة

ألف - التحول

82- استمرت الجهود الرامية إلى بناء منظمة أكثر رشاقة وكفاءة وشمولاً وتعاوناً. وحُفِّت إنجازات رئيسية في برنامج تحويل الأعمال، وتحديدًا مع الأنظمة الرقمية السحابية التي تم تعزيز هياكل الحوكمة والإدارة لضمان فعاليتها.

83- وأُطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2022 حل تخطيط موارد المؤسسات السحابي الجديد للموارد البشرية "ووركداي". ويهدف النظام الجديد إلى تبسيط وتحسين إدارة القوى العاملة، بما في ذلك التوظيف وإدارة الأداء والتعلم، من خلال تحليلات محسنة في الوقت الفعلي. وأدى إطلاق برنامج "ووركداي" إلى تنقيح وتبسيط السياسات الرئيسية المتعلقة بالموارد البشرية والتعليمات الإدارية.

84- وانتهت أول دورة كاملة لإدارة العمليات باستخدام نظام كومباس، وهو نظام الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة. وبحلول عام 2024، من المتوقع أن يكون لجميع عمليات المفوضية خطط متعددة السنوات، مما يؤدي إلى تحسين المواءمة والتعاون مع الحكومات والشركاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمؤسسات المالية الدولية.

85- وأصدرت المفوضية في شباط/فبراير 2023 سياسة جديدة بشأن التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وأدخلت السياسة طرقاتاً جديدة للعمل وإجراءات مبسطة لحالات الطوارئ، ورافقها في نيسان/أبريل 2023 إصدار إرشادات جديدة حول التأهب للطوارئ. وتوفر الإرشادات إطاراً عملياً لتنفيذ وتفعيل تدابير التأهب المنصوص عليها في سياسة الطوارئ.

86- وركزت المفوضية أيضاً، بالإضافة إلى تحويل هياكلها وأنظمتها، على ثقافة العمل وأساليب تعاونها مع الشركاء، فضلاً عن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة.

(13) يُتاح مزيد من المعلومات حول مشاركة المفوضية وشراكاتها مع المنظمات التي يقودها نازحون قسراً وعديمو جنسية على الصفحة الشبكية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

(14) تحدد الاستراتيجية الرياضية للمفوضية، "أكثر من مجرد لعبة"، نهج المنظمة في العمل مع عالم الرياضة ومن خلاله لتحسين حياة النازحين.

باء - المساءلة والرقابة

87- نُقِّحت الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات لتوفير رؤية منسقة للأدوار المتباعدة للمقر والمكاتب الإقليمية والعمليات القطرية في جميع مجالات العمل الرئيسية للمنظمة. وكان الهدف من هذه الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات المحدثة، التي تم إصدارها في كانون الأول/ديسمبر 2022، هو تعزيز عملية صنع القرار اللامركزية الفعالة والخاضعة للمساءلة وجعل المفوضية أكثر توافقاً مع نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" بشأن الرقابة.

88- وظل ضمان حيز آمن وسري لمعالجة قضايا الموظفين بشكل استباقي يمثل أولوية رئيسية. وأنشئ مكتب دعم لتنسيق هيئات الرقابة المستقلة للتقييم الأولي لكل من قضايا مكان العمل الرسمية وغير الرسمية، وأوضح تحديث لسياسة مكافحة الانتقام في آب/أغسطس 2022 أدوار ومسؤوليات كيانات المفوضية في توفير الحماية من الانتقام، وتمكينها من استخدام خبراتها بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

89- وبقيت المفوضية وفية لالتزامها بتحديد سوء السلوك الجنسي ومنعه والتصدي له. وأُتيحت للموظفين والشركاء مجموعات مواد تعليمية وتدريبية تفاعلية بشأن منع الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي. وأنشأت المفوضية، بالاشتراك مع المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، صندوقاً لتعزيز التوعية والاتصال على الصعيد المحلي بشأن منع الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي. وواصلت المنظمة الإسهام في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومكاتب منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والمدافعة عن حقوق الضحايا.

90- وثقافة إدارة المخاطر، التي تركز على استراتيجية المنظمة لإدارة المخاطر لعام 2025، استمرت في النضج، كما يتضح من الاستعراضات السنوية للمخاطر وكذلك من خلال دراسة استشارية حول إدارة المخاطر أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتحقق الامتثال الكامل بالنسبة لسجلات المخاطر السنوية كما زاد تفعيل منهجية إدارة المخاطر.

91- ولتحقيق مزيد من الاتساق في نظام الرقابة في المفوضية، يسر مكتب المفتش العام تنسيق أنشطة الأطراف المستقلة المعنية بالرقابة والنزاهة، بما في ذلك في مراحل التخطيط والعمل الميداني والتحليل. واستُحدثت أدوات إلكترونية لتبسيط تخطيط الرقابة. وقُدِّمت أيضاً توصيات وأُجريت تعديلات لضمان معالجة مسائل النزاهة من قبل مقدم خدمات النزاهة المناسب للحصول على أفضل نتيجة.

92- وأجرى مكتب المفتش العام تحقيقات مستقلة وقوية ومهنية. وتم تعزيز عمليات وهياكل الاستلام لمعالجة العدد المتزايد من الشكاوى الواردة بشأن سوء السلوك. وصدرت منتجات تعليمية وبحثية وتحليلية، بما في ذلك بشأن مخاطر الغش.

93- وجرى تحديث سياسة التقييم في عام 2022، مع تعزيز الأحكام المتعلقة بالاستقلالية واعتماد معايير جديدة لتغطية التقييم. وساهم التعلم والتوصيات المستمدة من التقييمات إسهاماً مباشراً في وضع السياسات والاستراتيجيات التنظيمية.

الفصل الثامن

تقديم التبرعات إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

94- بلغت الميزانية النهائية للمفوضية 10,7 مليارات دولار في عام 2022، بما في ذلك أربع ميزانيات تكميلية لمعالجة الأزمات الجديدة والمتفاقمة المتعلقة بوضع النزوح القسري في أوكرانيا والبلدان المجاورة، والفيضانات في باكستان وتشاد والكاميرون، والاحتياجات الإنسانية للنازحين داخلياً في أفغانستان.

95- وتلقت المفوضية 5,8 مليارات دولار من التبرعات في عام 2022، فضلاً عن الاشتراكات المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة البالغة 42,2 مليون دولار. وقُدِّمت 75 في المائة من التبرعات من الجهات المانحة الحكومية و 21 في المائة من القطاع الخاص. وبلغ إجمالي الأموال المتاحة 6,2 مليارات دولار، مما ترك فجوة تمويلية بنسبة 42 في المائة. وبلغ إجمالي الإنفاق 5,6 مليارات دولار، بزيادة قدرها 14 في المائة مقارنة بعام 2021.

96- وقد أصبحت التبرعات المقدمة إلى المفوضية مخصصة بمزيد من الإحكام على مدى العقد الماضي، مع انخفاض التمويل غير المخصص كنسبة من إجمالي التبرعات، من 16 في المائة في عام 2013 إلى 13 في المائة في عام 2022، مما يزيد على المفوضية صعوبة تحويل الموارد بين عملياتها. ولكن، كانت هناك زيادة في التمويل المخصص الميسر كنسبة من إجمالي التبرعات، من 21 في المائة في عام 2021 إلى 28 في المائة في عام 2022، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مساهمات القطاع الخاص المقدمة في سياق الوضع في أوكرانيا والبلدان المجاورة.

الفصل التاسع

الاستنتاج

97- شهدت السنة الماضية نزاعات وعنفاً شديدين في جميع أنحاء العالم، مع تزايد حجم الأزمات الإنسانية ومدى تعقدها. وظلت حالات الطوارئ المتزايدة في مناطق مختلفة، والأثر الاجتماعي - الاقتصادي المستمر لجائحة كوفيد-19، والعواقب العالمية للوضع في أوكرانيا، وانعدام الأمن الغذائي، والآثار الضارة لتغير المناخ، والمخاطر المناخية وغيرها من المخاطر الطبيعية تؤثر على محنة النازحين قسراً. ويؤكد ذلك الحاجة إلى تمتع هؤلاء بالحقوق في البلدان المضيفة ومضاعفة الجهود لإيجاد الحلول، ودعمها بنقاسم فعال للأعباء والمسؤوليات بين الدول. وعلى الرغم من أن التدفقات المختلطة زادت من حجم تحديات النزوح وتعقدها، فإنها أبرزت أيضاً الأهمية الحاسمة للاستجابات للحراك العالمي التي تراعي حقوق الإنسان.

98- وفي الوقت الذي يخلد فيه المجتمع الدولي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 2023، تُعد هذه اللحظة هامة للتذكير بقيمة الإطار الدولي لحقوق الإنسان وتعزيز مبادئه الرئيسية، بما في ذلك الحق في التماس اللجوء والتمتع به.

99- وتماشياً مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ستواصل المفوضية العمل على ترسيخ شراكات قوية مع الدول، والجهات الشريكة للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وممثلي المجتمعات المتضررة، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص للتصدي لحالة النزوح العالمية الراهنة. وعلى الرغم من أن العمل الجماعي ساعد في تعزيز ودعم الحلول للسكان النازحين وعديمي الجنسية، فإن النطاق المتزايد للنزوح وتعقيده يستدعي تضخيم العمل في جميع المجالات.

100- ولا يزال هناك تضامن ملحوظ مع اللاجئين وغيرهم من السكان النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم. وسيكون المنتدى العالمي المقبل للاجئين فرصة لإثبات أن هذا التضامن لا يزال قوياً، حيث تعرض الدول وأصحاب المصلحة الآخرون الممارسات الجيدة ويتعهدون بالتزامات جديدة لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وستؤدي المفوضية دوراً حافزاً في تعزيز التعهدات الجديدة ومواصلة التعجيل بتنفيذ التعهدات القائمة لإحداث تغيير إيجابي في حياة المحتاجين إلى الحماية.
